

الفكر الاقتصادي حول الفقر بين النهج والمنهج*

أ.د. نوري عبد الرسول الخاقاني

أ.م.د. طالب حسين فارس الكريطي

تمهيد :

قبل أن يستقل الفكر الاقتصادي عن الفلسفة ، ويأخذ مساره في معالجة القضايا التي تصنف في ضمن حقله المعرفي ، قبل هذه المرحلة من تطور المعرفة في علم الاقتصاد كانت مفردات قضية الفقر حاضرة في أفق زاوية النظر الفلسفية إلى حقائق البعد الاقتصادي ، في حياة الإنسان ، فكان التساؤل المعرفي عن السعادة بوصفه الموضوع المحوري في الاهتمام الفلسفي ، قد فرض إشكالية الفقر على دائرة التحليل الفلسفي للقضايا المرتبطة بالسعادة ، وبذلك تكون المعرفة العلمية حول الفقر قد ابتدأت مع بداية انطلاق الشوط المعرفي الأول . وفي المرحلة التي استقلت فيها المعرفة الاقتصادية عن حاضنة الفلسفة ، وصار للتحليل الاقتصادي منظومته الخاصة من مادة وأدوات معرفية ، بقيت الصلة بين الفكر الاقتصادي والفلسفة الاجتماعية هي الباعث الأساس في تحديد زاوية النظر إلى إشكالية الفقر ، من ناحية تفسير ماهيتها ، و من ناحية الموقف منها .

فالمذهب الاقتصادي ، منظوراً إليه بوصفه منهجاً محدداً في التفضيل الاجتماعي لشكل التنظيم الاقتصادي والنسق ألقيمي ، هو تعبير عن النمط القائم من الفلسفة الاجتماعية ، كما يظهر في الإدراك الاجتماعي. وأذ إن تطور الفكر الاقتصادي العام ، يجعل البعد المذهبي منه أكثر قدرة على التعبير عن الفلسفة الاجتماعية السائدة ، فإن موقف هذه الفلسفة من إشكالية الفقر ، سيأخذ طريقه إلى مضمون الحل المذهبي على وفق الصورة التي يرسمها مستوى التطور في الفلسفة الاجتماعية والتنظير المذهبي في الفكر الاقتصادي في مرحله ما .

في ضوء هذه الحقيقة سنتابع تطور تناول الفكر الاقتصادي لإشكالية الفقر ومدى اقترابه من صياغة منهج مذهبي لاقتصاد بلا فقر (Economy Without Poverty) (***) وذلك من خلال الفرضية الأساسية الآتية :

(*) بحث مسنل ،(**) سيشار لاحقاً إلى منهج اقتصاد بلا فقر بـ (المنهج) اختصاراً . كما أن البحث يستند إلى

تميز جوهرى بين المنهج والنهج.

مشكلة البحث: وتتمثل في طبيعة تطور الفكر الاقتصادي حول إشكالية الفقر ومدى اقترابه من صياغة منهج مذهبي لاقتصاد بلا فقر (Economy Without Poverty).

فرضية البحث: إن تطور الفكر الاقتصادي العام ، يجعل البعد المذهبي منه أكثر قدرة على التعبير عن الفلسفة الاجتماعية السائدة فإن موقف هذه الفلسفة من إشكالية الفقر ، سيأخذ طريقه إلى مضمون الحل المذهبي على وفق الصورة التي يرسمها مستوى التطور في الفلسفة الاجتماعية والتنظير المذهبي في الفكر الاقتصادي في مرحله ما .

هدف البحث: و هو التوفر على تأسيس نظري يرسم ملامح موقف المذاهب الاقتصادية من إشكالية نموذج مواجهة تحدي الفقر ، مبينا ماهية إستراتيجية المواجهة التي يقدمها ، ومكانتها في مركبه النظري ، والذي يحدد شكل المساهمة في كونها نهج أم منهج .

منهجية البحث: تم الإعتماد على منهج يعتمد على تحليل وعرض المقولات والأسس والمفاهيم المذهبية، التي تركز عليها منهجية تحدي الفقر، وإعمال منهج الاستنباط النظري ثم الاستقراء، في توصيف مساهمة كل اتجاه فكري أو مدرسة .

يقصد بالمنهج في هذا البحث ، مفهوماً خاصاً محدداً من تلك المفاهيم المتعددة التي يمكن تحصيلها لغوياً واصطلاحياً من مفردة المنهج ، يتحدد بوصف إن المنهج هو المنهجية التي اتبعتها المذهب الاقتصادي في تركيب مجموعة من مفرداته النظرية بذاتها أو نتائجها أو مقتضياتها أو روحها وفلسفتها ، للوصول الى مخطط مذهبي يمكن له أن يعمل بوصفه مكيانزم في المخطط النظامي الذي يمثل هذا الاتجاه المذهبي بحيث يكون داخلاً في البنية النظرية الأساسية للمذهب .

إن المنهج بوصفه حلقة من حلقات الهيكل النظري للمذهب الاقتصادي يمثل تجلي للطريقة المذهبية والمنهجية المذهبية من مساحة معينه تظهر فيها الصياغة النظرية الملبية لبعده محدد أو أبعاد محددة من الفلسفة الاقتصادية العامة للمذهب في ظل مقتضيات وظائف المذهب في تنظيم الحياة الاقتصادية العملية وحل مشاكلها في ضوء التحديات التي تتشكل في الواقع الموضوعي وفي هذا السياق لابد من الإشارة الى إن البحث ، يميز بين مفردتي النهج والمنهج ، بالرغم من أن اشتقاقها اللغوي واحد (١) إلا أن استعمالها الاصطلاحي يمكن أن يكون مختلف ، وهو ما اتبع في هذا البحث ، للتمييز بين مضمونين مختلفين في أسلوب مقارنة غاية واحدة ، فالمنهج

(١) انظر: ابن منظور ، لسان العرب ، ج ٢ ، ص ٣٨٣.

مثلاً اتضح آنفاً يباين النهج بوصف أن النهج هو أسلوب أو طريقة المذهب في مواجهة إشكالية معينة أو تحدي معين في ضوء فرشة الآليات التي يقدمها المذهب لتشكيل الحلول الإجرائية وهو بذلك أي (النهج) لا يكون جزءاً جوهرياً من الهيكل النظري للمذهب أو متشكلاً من المفردات النظرية لهذا الهيكل النظري كما هو الحال في المنهج .

إن هذا التمييز يعد مرتكزاً أساسياً يحاول إن يؤسس له البحث ويعتمده في منهجيته العلمية بقي أن نشير الى أنّ الجذر اللغوي لمفردة النهج والمنهج بالرغم من وحدته إلا أنّ التدقيق فيه يمكن أن يعطينا أساساً لغوياً للتمييز الاصطلاحي الذي نحاول تأسيسه ، فالنهج في اللغة صفة للطريق الواضح ، أما المنهج : فهو صفة لطريق اكتملت شروط وضوحه بفعل ممنهج أي موضح ، لذلك فإن خصوص التركيب المنهجي المقصود يظهر في مفردة المنهج وليس النهج ، فالأول يتكون بحركة تكوين صيغه منهجية محددة مقصودة ، أما الثاني (النهج) يتحدد بشكل تلقائي وكنتيجة خارجية لطبيعة مواقف مذهبية في ساحة التحدي الموضوعي لذا فهو ذات ماهية ومضمون إجرائي .

المطلب الأول

الاتجاهات المذهبية في الفكر الاقتصادي حول منهج اقتصاد

بلا فخر ما قبل الماركنتيلية

تتبع الاتجاهات المذهبية في الفكر الاقتصادي في مختلف مراحل تطوره ، من لون الفلسفة الاجتماعية السائدة في عصرها ، كما ظهرت هذه الفلسفة في الإدراك الاجتماعي العام أو/ و النخبوي (٢).

فالالاتجاه المذهبي في الفكر الاقتصادي ، يحاكي في متضمناته الرؤية الكونية للحياة التي ترسمها الفلسفة الاجتماعية السائدة ، ويعمل على صياغة النظام الاقتصادي الكفيل بتحقيق النسق الغائي الذي حددته الفلسفة الاجتماعية مستعيناً بالتحليل الاقتصادي لإيجاد الحلول للإشكاليات التي تبرز في الواقع الذي حكمه هذا الإطار المذهبي (٣).

(٢) المعموري ، عبد علي كاظم ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ، من البابليين إلى الطبيعيين ج ١ ، مطبعة الميناء ، العراق ، بغداد ، ط ١ ، ٢٠٠٦ م . ص ٢١-٣٢ .

(٣) القرشي ، مدحت ، تطور الفكر الاقتصادي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، ط ١ ، ٢٠٠٨ م . ص ٢٢-٢٣ .

فالإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية التي تظهر في الواقع الموضوعي المحكوم بإطار مذهبي معين ،
تثير محاولات فكرية لتفسيرها ومعالجتها ، يتشكل مضمونها ومنهجيتها بحسب درجة التطور في البعد المذهبي
والتحليلي في الفكر الاقتصادي(٤) .

فالفقر بوصفه إشكالية كبرى ظهرت في التاريخ الاقتصادي اختلفت المحاولات الفكرية لتفسيره ومعالجته
باختلاف الاتجاه المذهبي السائد من حيث الجذر الفلسفي لهذا الاتجاه ،أو درجة التطور في التنظير المذهبي
وما يرافقه من مستوى تحليل في النظرية الاقتصادية يعمل على خدمة الاتجاه المذهبي في مستوى تقنية
التفسيرات والحلول الممكنة في إطار الواقع الموضوعي الذي تبلورت فيه الإشكالية ومحاولات تفسيرها ومعالجتها
، فالفعالية الاقتصادية عندما تتغير صورها في المسار التطوري الذي تعكسه الوقائع الاقتصادية ، تتغير معها
صور الإشكاليات المرتبطة بها ومنها إشكالية الفقر ، فهي من الناحية الاقتصادية تأخذ طابعها الموضوعي في
الوقائع الاقتصادية من خلال طبيعة الفعالية الاقتصادية التي تتبلور في إطارها .

وفي ظل التأثير المتبادل بين الواقع والفكر ، يتبلور إدراك جديد للإشكالية المطروحة في طابع موضوعي
متجدد ، هذا الإدراك يتحول إلى محاولة جديدة للتفسير والمعالجة يقدمها الاتجاه المذهبي مستعيناً بأدوات
التحليل التي أنتجها العطاء الفكري الحاصل في إطاره الخاص(٥).

في ضوء ما سبق ، يتحدد لنا مسار المتابعة الذي سيتم في إطاره استقصاء مساهمات الاتجاهات المذهبية
في الفكر الاقتصادي حول الفقر ، من ناحية دورها في تبلور محاولات مقارنة المنهج .

وعلى وفق متطلبات العرض المنهجي ، سنقسم مرحلة ما قبل الماركنتيلين على أهم الاتجاهات المذهبية التي
ظهرت في تاريخ الفكر الاقتصادي في إطار هذه المرحلة ، على وفق البيان الآتي:

(٤) مصطفى ، والسيد حسين ، احمد فريد ، سهير محمد ، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية ، مؤسسة شباب
الجامعة ، ب ط ، ٢٠٠٠م ، ص ١٣-١٤ .

(٥) البستاني ، باسل ، الفكر الاقتصادي من التناقض إلى النضوج ، دار الشؤون الثقافية العامة (أفاق عربية) ،
ط ٢ ، العراق ، بغداد ، ١٩٨٦م ، ص ٦-٨ .

أولاً / مذهب النخبة : الذي نظر له فلاسفة اليونان القدماء (أفلاطون ،أرسطو)، من خلال اهتمامهم بالمسائل الاقتصادية ، في إطار فلسفة النخبة المتميزة ، التي تتصف بالسمات الإنسانية العليا ، إذ يجب أن يوجه التنظيم الاجتماعي اقتصادياً وسياسياً لخدمة أهداف نشاطها الإنساني(٦) .

فقد رأى أفلاطون أن المدينة الفاضلة هي التنظيم الذي ينتهي في أبعاده الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلى خلق وتنشئة النخبة التي تكفل قيمومتها على هذا التنظيم تطوره واستقراره(٧) .

وفي الغاية التي يوصفها أفلاطون لهذا النظام ؛ وهي السعادة ، يصرح بأن هذه الغاية تتحقق عندما تسود العدالة ، التي يعرفها بأنها التزام كل طبقة بعملها الخاص وعدم تدخلها في شؤون غيرها(٨)، وإن يكون لكل طبقة من لوازم القوة ما يناسب وظائفها ، التي تتكامل مثل تكامل وظائف الجسد الواحد وهو الدولة(٩) .

من هذه الزاوية فهو يعد الفقر بالنسبة لكل طبقة يتمثل بنقص أسباب القوة اللازمة لأداء وظائفها ، ولأن إن ذلك يمثل خطراً على النظام العام في الدولة ، لذلك فهو يعد الفقر مناقضاً للعدالة ، فالفقر عنده يختلف باختلاف الطبقات ، فما يعد فقراً بالنسبة إلى أحوال الحكام يعد غنى بالنسبة إلى أحوال المنتجين أو الجنود ، وكذلك المقارنة بين الجنود والمنتجين ، لا بل بين طوائف الطبقة نفسها ، إذ ما يلزم الخزافين غير ما يلزم الفلاحين(١٠) .

ووفقاً لمفهومه عن الفقر ، فهو يربط بين القدرة على أداء الفعاليات المرتبطة بالوظائف ، ومتطلبات توليد هذه القدرة ، وعلاقة النظام العام بضمان هذا الارتباط ، الذي يعده من خصائصه الأساسية ، وفي مفهومه للغنى

(٦) لاجوجي . جوزيف ، المذاهب الاقتصادية ، ترجمة الدكتور ممدوح حقي ، منشورات عويدات ، بيروت - باريس ، ط ٢، ١٩٨٤م ، ص ١١ - ١٣ .

(٧) خباز . حنا ، جمهورية أفلاطون ، مطبعة بابل ، منشورات مكتبة النهضة ، العراق ، بغداد ص ٧٥ وما بعدها .

(٨) خباز ، المصدر السابق ، ص ١١٢ - ١١٣ .

(٩) خباز ، المصدر السابق ، ص ١١٣ - ١١٥ .

(١٠) المصدر السابق ص ١١٥ - ١١٦ .

الذي يساوي عنده الترف ، يعد توفر فائض في لوازم القوة ، إفسادا للعلاقة بين القدرة والوظائف ، وهي نتيجة تشابه نتيجة الفقر (١١) .

ومن ثم ، ينتهي إلى إن من واجبات الحكام التي ينفذونها من خلال النظام العام ، هي مراقبة أحوال الفئات في داخل الطبقة الواحدة وما بين الطبقات ، كي لا يصل إلى مستوى الفقر أو الغنى كل منها على حد سواء . إن ما قدمه أفلاطون من العلاقة بين مفهومه للعدالة ووصفه للنظام العام المجسد لها ، والغايات التي حددها لهذا النظام العام ، وموقع إشكالية الفقر في إطار العلاقات ، يكشف عن محاولة حقيقية لمقاربة المنهج ، تحمل بامتياز كبير ، خصائص التيار المذهبي الذي مثله أفلاطون ومرحلة التطور في الفعالية الاقتصادية وأدوات التحليل التي توفرت عنده .

إن العلاقة بين تقسيم العمل ، وأداء الوظائف في المدينة الفاضلة ، والملكية ، وارتباطها بمفهوم الفقر وعوامل نشوئه ، يكشف عن مستوى التحليل الذي قدمه أفلاطون كما يعبر عنه التوصيف المفاهيمي لتلك المفردات والروابط السببية فيما بينها (١٢) .

وقد ساهم أرسطو في التنظير لمذهب النخبة (١٣) ، إذ كانت مدينته الفاضلة على شبه كبير بجمهورية أفلاطون ، وفي خصوص مقاربة المنهج ، كانت مساهمة أفلاطون أكثر وضوحاً ، إذ اكتفى أرسطو بإثبات نتيجة واحدة وهي أن الدولة في المدينة الفاضلة ملزمة بضمان حصول كل مواطن على غذائه ، وهو حق يترتب على وجود الملكية العامة بيد الدولة (١٤) ، فضلاً عن كونه اعتباراً أخلاقياً يترتب على الملكية الخاصة (١٥) .

إن وضوح مقاربة أفلاطون أكثر من تلك التي قدمها أرسطو يعود إلى أمرين أساسيين هما :

(١) المصدر السابق ص ١١٥ - ١١٦ .

(٢) شقير ، لبيب ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص ٣٣ - ٣٦ .

(٣) لاجوجي ، المصدر السابق ، ص ١٢ .

(٤) المعموري ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ، من البابليين إلى الطبيعيين ج ١ ، مصدر سابق ، ص ٨٦ .

(٥) شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، مصدر سابق ص ٤١ .

(١). ارتباط الاجتماع الإنساني عند أفلاطون بالمشكلة الاقتصادية (إشباع الحاجات) في حين فصل أرسطو بين الأمرين (١٦) ، مما جعله يبعد عامل إشباع الحاجات عن عوامل نشوء التنظيم المثالي الذي ساهم في تصوره للمدينة الفاضلة .

(٢). الأمر الآخر هو ربط أرسطو بين تقسيم العمل والطبيعة الإنسانية (١٧) ، إذ عد الثاني وهو ثابت عنده ، أساساً للأول ، ومن ثم فإن المستوى المعيشي للأفراد من عبيد وأحرار مرتبط بتقسيم العمل و الأخير يعتمد على ما تقرره المزايا الطبيعية الثابتة للأفراد .

ثانياً / مذهب عدالة التعاقد : الذي تضمنته مساهمات المدرسين في العصور الوسطى ، بوصفه المبدأ العام الذي اجتمعت عليه آراؤهم (١٨) ، وفي ضوء هذا المبدأ تناولوا عدة مسائل تمثل (النهج) الذي تبناه في معالجة إشكالية الفقر ، منطلقين من رؤيتهم الخاصة بالعدالة (١٩) ، كأساس للتقدير المذهبي للإشكاليات التي تفرزها الفعالية الاقتصادية وعلاقتها بالمشكلة الاقتصادية كما يدركونها في ضوء الواقع الموضوعي والإطار الفكري الحاكمين .

ومن أهم النقاط التي تضمنها نهجهم هي الآتي :

أخذهم بالنظرية الوظيفية للتنظيم الطبقي (تاووني) ، التي يقرر في ضوءها ضمان التنظيم الاقتصادي - الاجتماعي للموارد اللازمة لتمكين كل عضو في التركيب الوظيفي (المجتمع) من أداء وظيفته (٢٠) .

(٢) جاءت آراؤهم الاقتصادية في إطار ((القواعد الأخلاقية التي يراد بها ضمان الإدارة الصالحة للنشاط الاقتصادي)) (٢١) ، ومن هذا المنطلق وضعوا عدة مبادئ مذهبية تضمن نفي الاستغلال وعدم المساواة ومن

(١) شقير ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .

(٢) القرشي ، تطور الفكر الاقتصادي، مصدر سابق ، ص ٤٤ .

(٣) لاجوجي ، المذاهب الاقتصادية ، مصدر سابق ص ١٤ .

(٤) سول ، جورج ، المذاهب الاقتصادية الكبرى ، ترجمة د . راشد البراوي ، ط ٤ ، ١٩٦٥ م ، ص ٢١ ٢٣ .

(٥) شقير ، المصدر السابق ، ص ٧١ - ٧٢ .

(٦) رول ، أرك ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ترجمة ، الدكتور راشد البراوي ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٨ م. ص ٣٩ .

هذه المبادئ ؛ مبدأ السعر الحقيقي ، الذي يضمن العدالة في تحديد قيمة البضاعة للحفاظ على الجهد الذي بذله المنتج(٢٢) ، وكذلك مبدأ الأجر الحقيقي (العادل) ، الذي ربط موضوع الحق في الأجر بمعيار العدالة من خلال تأكيدهم على أن يبلغ الأجر ما يغطي نفقات معيشة العامل وأسرته ، وان تكون شروط العمل إنسانية(٢٣) .

(٣) رفضوا الاقتراض بفائدة (الاقتراض الربوي) لعدم ذلك مصدراً لـ (استغلال الفقراء)(٢٤) .

(٤) وضعوا عدة شروط لتسوية التجارة ، في مقدمتها أن (تحسن الرفاهية المشتركة {وان} تكفل لكلا الطرفين ميزة متساوية) (٢٥) ، وهنا يلاحظ ربطهم بين التبادل العادل والرفاهية العامة للمجتمع .

النقاط السابقة ألفت النهج الذي صوره المدرسيون لتحقيق هدف مذهبي أساسي عندهم وهو نفي الفقر الذي يعيق الحياة الروحية على وفق تعاليم المسيحية التي خضعت لها أبحاثهم .

المطلب الثاني

الاتجاهات الذهبية في مقارنة المنهج من الماركنتيلية إلى الكينزية

تتسم هذه المرحلة بنضج الفكر الاقتصادي في جانبه المذهبي والمؤسسي (النظام الاقتصادي) والتحليلي ، لذلك ستكون متابعة مقارنة المنهج ، أكثر نضجاً وتعقيداً على حد سواء .
ومن أهم الاتجاهات المذهبية التي برزت في هذه المرحلة هي :

من خلال ما تعرضه الكتب المدرسية من مساهمة الرومان في الفكر الاقتصادي ، يتضح بأن الفلسفة الاجتماعية التي كانت سائدة عندهم ، تجلت في أبحاثهم القانونية التي عالجت المسائل الاقتصادية ، ولم ينصرفوا إلى بحث المسائل الاقتصادية في إطارها المذهبي والتحليلي بشكل مستقل ألا فيما يتعلق ببعض الآراء في تنظيم الزراعة= ألا إن مساهمتهم في تأصيل فكرة القانون الطبيعي ، والفردية ، كان لهما الأثر البارز في تكوين المذهب الاقتصادية اللاحقة (انظر في ذلك : شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادي، مصدر سابق ص ٤٨ - ٥٦) .
وسيتضح لاحقاً علاقة فكريتي القانون الطبيعي والفردية بمسألة مقارنة المنهج عند دراسة المذهب الطبيعي والمذهب الرأسمالي في نموذج الكلاسيكي .

(٢٢) كبة ، إبراهيم ، دراسات في تاريخ الفكر الاقتصادي ، ج ١ مجلد ٢ ، بغداد دار الشؤون الثقافية العامة ، ط ٢ ، ٢٠٠٥م ص ١٥٤ - ١٥٥ .

(٢٣) رول ، المصدر السابق ، ص ٤٠ - ٤٢ .

(٢٤) رول ، المصدر السابق ص ٤٣ .

(٢٥) رول ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

أولاً : المذهب التجاري : الذي ظهر استجابة للحاجات العملية المترتبة على التطورات في الأبعاد السياسية والاقتصادية والفكرية والتقنية التي حدثت في أوربا في القرن الخامس عشر والقرون الثلاثة التي تلتها ، هذه التطورات التي أفرزت فلسفة اجتماعية جديدة ، تبلور في ضوءها مذهب اقتصادي جديد تكونت في إطاره أدوات تحليلية جديدة^(٢٦).

ومن أهم التطورات التي واجهت التجاريين مما يتعلق بالتمظهر الجديد لإشكالية الفقر هي^(٢٧).

(١) اعتماد تطور الإنتاج السلعي البسيط وتحوله إلى إنتاج رأسمالي على استغلال عمل الحرفيين الفقراء ، الذين استهدف التجار إفقارهم من خلال تقويض نظام الطوائف و الفصل بين المنتج الحرفي وأدوات إنتاجه ، فضلاً على استغلال الفلاحين الاقنان بعد انهيار الاقتصاد الطبيعي .

(٢) اعتماد الإنتاج الرأسمالي وحركة التراكم البدائي لرأس المال على عمليات نزع وسائل الإنتاج الاجتماعي (الأرض ، والأدوات الخ) من جمهور المنتجين الصغار وتحويلها إلى يد الرأسماليين .

(٣) اعتماد نهج النهب الاستعماري لثروات المستعمرات ، مما أدى إلى إفقار سكانها الأصليين أو إبادةهم .

وفي إطار مرتكزات المذهب التجاري تضمن نهج مواجهة إشكالية الفقر عندهم النقاط الآتية :

(١) أن الهدف المذهبي الأساس هو أغناء البلاد بزيادة الذهب والفضة اللذين يمثلان الثروة بحسب مفهومها لها ، وان خروج الذهب والفضة عبر تدفقهما إلى الخارج هو السبب الأساس في إفقار الأمة ، لأن أن نقطة الارتكاز في تحليلهم هي مصلحة الدولة القومية وطبقة التجار^(٢٨)، فهم يربطون مفهوم الثروة بما يحقق قوة الدولة ، وتراكم رأس المال النقدي لدى التجار ، وكان مستبعداً من حساباتهم النظر إلى الثروة إنها مجموعة منافع لسد الحاجة .

فمفهوم الافتقار الذي تستهدف الماركنتيلية مواجهته يرتبط بأسباب القوة للدولة والطبقة العليا فيها وهم التجار ، ولا يدخل في مفردات هذا المفهوم الأحوال المعيشية للأفراد من مواطني الدولة الناشئة .

^(٢٦) كبة ، إبراهيم ، دراسات في تاريخ الفكر الاقتصادي، مصدر سابق ، ص ٢٢٢ - ٢٢٥ .

^(٢٧) كبة ، المصدر السابق ، ص ٢٢٦ - ٢٣٧ .

(3) Stanley L.Brue , **The Evolution of Economic Thought** , sixth Edition , The Dryden press , 2000 , p , 23 .

(٢) تضمنت سياسات التجاربيين هدفاً مذهبياً متصلاً بالفقر هو إبقاء أسعار المنتجات الزراعية منخفضة عن طريق منع أو تقييد تصديرها ، بهدف الحفاظ على مستوى منخفض من تكاليف المعيشة^(٢٩) ، لضمان الحيوية الحياتية للطبقة العاملة ، ومن ثم خفض تكاليف الإنتاج المتأتية من الأجور ، مما يحقق ارباحاً تجارية عالية .

(٣) ركزوا على أهمية السكان بوصفهم احد عوامل أغناء البلاد ، إذ تعتمد وظيفة هذا العامل على الخصائص الأخلاقية والإمكانات التكنيكية للسكان (المهارة ، المبادرات ، المخاطرة . . الخ) عادين رعاية هذه الخصائص من مهام الدولة^(٣٠).

(٤) تضمنت سياساتهم مبدأ استثمار الفقراء في إقامة صناعات التصدير لتحقيق هدف تشغيل الفقراء ، وزيادة الثروة في آن واحد^(٣١).

(٥) فضل التجاريون مستويات الاستهلاك الوائنة مقابل تفضيلهم للاستثمارات العالية الموجهة للتصدير ، بهدف جلب المعادن النفيسة ، لذلك فإن غنى الدولة عبر طريق تراكم الثروة ، يوافق مستويات واطنة من الاستهلاك لمعظم السكان^(٣٢).

تميز نهج التجاربيين باعتمادهم على تدخل الدولة في تحقيق النقاط السابقة ، عن طريق سياسات القوة والقهر والاستبداد ، في الداخل والخارج ، وكان من مقبولات النهج ، وجود أعداد كبيرة من السكان تحت وطأة الفقر ، بوصف ذلك ثمناً لقوة الأمة ، متمثلة بالدولة وطبقة التجار وكبار الملاك (الفئات العليا)^(٣٣).

ثانياً : مذهب الطبيعيين (الفيزوقراط) : انطلق الطبيعيون في نقدهم للمذهب التجاري في التعامل مع إشكالية الفقر ، إذ استند الطبيعيون إلى مرتكزاتهم المذهبية وفي مقدمتها النظام الطبيعي ، للبرهنة على أهمية الفرد في التنظيم الاقتصادي ، وجوهرياً الجذر الحقوقي (الطبيعي) للفرد ، إذ الفقر هو من نتاج الانحراف عن

(١) سول ، المذاهب الاقتصادية الكبرى، المصدر السابق ، ص ٤٥ .

(٢) كبة ، المصدر السابق ، ص ٢٦٤ .

(٣١) انظر في ذلك :

Stanley L.Brue ,The Evolution of Economic Thought, op. cit ., p(25 – 31).

(٤) سول ، المصدر السابق ، ص ٤٤ – ٤٥ .

(٥) بولانبي، كارل ، التحول الكبير . الأصول السياسية والاقتصادية لزمنا المعاصر . ترجمة محمد فاضل طباح ، المنظمة العربية للترجمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠٩ م ، ص ١٨٩ – ١٩٧ .

النظام الطبيعي ، أي أنّ هذا النظام من خصائصه غياب ظاهرة الفقر ، وهذا إعلان مبدئي على أن النظام الطبيعي يتضمن منهجا لاقتصاد بلا فقر .

ويمكن تلمس محاولتهم لمقاربة المنهج الذي تصوره ، من خلال اعتقادهم بأن النشاط الإنتاجي الحقيقي الوحيد ، هو الزراعة لأنها هي النشاط الإنتاجي الذي يوفر للإنسان البقاء ، وهنا يعود الارتباط بين مفهوم المنتج الزراعي (الزراعة) من خلال ما يحقق من فائض في الناتج الزراعي ، يوفر للمشتغلين في القطاعات الأخرى حاجاتهم التي يتوقف عليها بقائهم ، على وفق النظام الطبيعي ، فأن الدور التنظيمي في توزيع الفائض على ذوي الحاجات يقع على عاتق ملاك الأراضي فهم الفئة المسؤولة عن تحديد استعمالات الناتج الفائض(٣٤) .

ومن لوازم نفاذ النظام الطبيعي هو حرية الأفراد في العمل والتعاقد ، وكذلك يندرج في لوازم النظام الطبيعي مسؤولية الدولة في ضمان تطبيق القانون الطبيعي(٣٥) .

وتعد الأدوات التحليلية التي استعملها كيناي في الجدول الاقتصادي تعبيراً عن آلية عمل المنهج الذي تصوره الطبيعيون ، إذ أوضح الجدول كيفية تحقيق التوازن الاقتصادي عند قيام الجدول على الموازنة بين الإنتاج والاستهلاك على المستوى الكلي ولكل طبقة حيث تحصل كل طبقة على المقدار المخصص لإشباع الطلب الاستهلاكي والاستثماري(٣٦) .

ولكن هذا المنهج وقف عاجزاً عن تفسير ظاهرة الفقر في نموذج اقتصاد السوق الوليد ، وهو ما برهنت عليه المعالجات التي تم صياغتها في إطار هذا المنهج(٣٧) .

ثالثاً : المذهب الفردي (النموذج الكلاسيكي) : بعد أن غرس الطبيعيون البذرة الأولى للمذهب الفردي أو الرأسمالي اكتملت مراحل نموه الأساسية في ضوء مساهمات المدرسة الكلاسيكية في مراحلها المختلفة (الكلاسيك) متمثلة بالأوائل منهم ثم الحديين (٣٨) .

(١) سول ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(٢) النجار ، سعيد ، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاربيين الى نهاية التقليديين ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٣م، ص ٩٣ .

(٣) مصطفى والسيد حسن ، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية ، مصدر سابق ص ١٠٧ - ١٠٨ .

(٤) بولاني ، المصدر السابق ، ص ١٩٠ - ١٩٢ .

كانت الإشكالية الأكبر التي تصدرت أولويات التنظير هي الوصول إلى النضج الكافي في التعبير عن الفلسفة الاجتماعية الرأسمالية الصناعية الصاعدة ، في إطار قالب مذهبي يدعمه مستوى تحليلي ، يؤطر لنظاماً اقتصادياً فاعلاً في إدارة وظائفه المذهبية (تجسيد الفلسفة الاجتماعية) وكفوء في مستوى تجاوزه للإشكاليات التي تواجه حركة تطور المجتمع الذي تحكمه هذه الفلسفة.

وفي إطار هذه الرؤية كان الاهتمام التنظيري للمدرسة الكلاسيكية ينصب حول بلورة الأسس المذهبية وصياغة الإستراتيجية العامة للمذهب ، ومعالجة القضايا الأساسية المرتبطة بوجود واستمرار النظام الرأسمالي اللازم لعملية التطور والتقدم ، و تناسق البناء الداخلي للنظام وكفاءة وفاعلية إستراتيجيته العامة .
في ضوء هذه المعطيات يمكن استخلاص موقع المذهب الفردي من مقاربة المنهج ، وفي سياق النقاط الآتية ، وعلى مرحلتين .

المرحلة الأولى : الاتجاه التأسيسي للمقاربة : وفيها عدة نقاط :

(١) في ضوء مفهوم الكلاسيك الأوائل للفقر ، وهو عدم تلبية الاحتياجات الأساسية ، فإنهم اعتقدوا بأن إستراتيجية نظام السوق القائم على الحرية والمنافسة ، كفيلة بتحقيق التشغيل الشامل الذي يتحقق لجميع الفاعلين الاقتصاديين في ضوءه مستوى معاشي عند حد الكفاف (قانون الأجر الحديدي) ، وان حالات الاختلال المؤقتة في التوازن بين العرض والطلب ، هي المسؤولية عن ظهور (الفقراء) ممن هم دون مستوى الإشباع الذي يتحدد عن حد الكفاف ، وحالات عدم التوازن المؤقتة تظهر بسبب مخالفة القوانين الطبيعية في الحجم الأمثل للسكان (مالثوس) ، ولأن العمل التلقائي للإستراتيجية هو الصفة الأساسية والمميزة ، فإن آليات اقتصاد السوق ستقود تلقائياً إلى التوازن ، عن طريق المؤثرات السلبية والإيجابية(٣٩) .

(٥) البستاني ، الفكر الاقتصادي من التناقض إلى النضوج ، مصدر سابق ، ص ٣٨ .

(١) جالبرث ، جون كينث ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، الماضي صورة الحاضر، ترجمة احمد فؤاد بديع ، تقديم إسماعيل صبري عبد الله ، عالم المعرفة ، مكتبة الإسكندرية ، ٢٠٠٠م ، ص ٩٥ - ٩٨ .

(٢) رفضهم لتدخل قوى من خارج النموذج الكلاسيكي (مثل الدولة) بوصفها جزءاً من منهج مواجهة الفقر ، عن طريق التأثير على مشغلات الفقر في آليات النظام ، إذ إن ذلك يعد تعطيلاً لهذه الآليات ، وموثقاً سلبياً في كفاءة النظام في بلوغ وجهته الطبيعية في تحقيق النمو المضطرب والاستقرار (٤٠) .

(٣) استند الكلاسيك إلى منطق العقلانية بوصفه افتراض في استراتيجية النظام وفي تصور ودوافع الأفراد للنشاط الاقتصادي ، وإدراك القوانين الطبيعية ومنها قانون زيادة السكان ، إن هذه العناصر التي تمثل جانباً من منطق النظام الرأسمالي ، تمثل المحددات الجوهرية التي تعمل بشكل تلقائي لتقويض مشغلات الفقر ، وفي ضوء هذا الافتراض طرح مalthus نظريته في السكان ، وتأكيداً على القيود الإيجابية والموانع الوقائية (٤١) .

(٤) وصفوا ظاهرة الفقر بأنها ، مرتبطة بالدرجة الأساس بخصائص فئة من الناس ، تتمثل هذه الخصائص ؛ بالفشل في إدراك المصالح الشخصية التي يمكن تحقيقها في ظروف الإنتاج الرأسمالي المتاحة ، و العجز عن فهم النتائج المترتبة على النشاط الإنتاجي والتوافق مع حركة جهاز الثمن ، وكذلك المسؤولية الفردية عن مستوى القدرات والمهارات التي تحدد الموقع في الفعالية الإنتاجية بالنسبة للعامل (٤٢) .

إذن الفقر هو من مسؤولية الفرد ، وهو بمقتضى هذه الجهة ، خارج عن مسؤولية الإستراتيجية العامة للنظام .
(٥) عدوا عدم المساواة والتفاوت في الثروة والدخل ، خصيصة أساسية في قانون التطور الرأسمالي ، لأن التراكم اللازم لعملية التطور ، يحصل من خلال وجود فئات قليلة تتجمع لديها الثروة عن طريق الادخار ومن ثم حصول التوسع الرأسمالي بعد تحول الادخار إلى استثمار ، بفعل خصائص هذه الطبقة الموافقة للمنطق الداخلي للنظام، إذن عدم المساواة و التفاوت هي الخصيصة الأساسية في التكوين العضوي للنظام الكلاسيكي الرأسمالي (٤٣) .

(٦) كان الفقر في النموذج الكلاسيكي الأول ، متغيراً أساسياً في عملية النمو ، لأن الأخير يعتمد على الادخار القابل للتحول إلى استثمار ولأن طبقة العمال وملاك الأراضي يرتفع لديهم الميل للإنفاق الاستهلاكي ، وعليه فأن

(٢) ينظر في ذلك ، Barber , William J, A history of Economic thought , penguin Books Ltd , England , 1970 p – 48 – 49 .

(٣) ينظر في ذلك : رول، تاريخ الفكر الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص ١٨٩ .

(١) ينظر في ذلك : رول ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ – ١٦٦ ، وكذلك جالبرث ، المصدر السابق ، ص ٩٣ .

(٢) البستاني ، الفكر الاقتصادي من التناقض إلى النضوج ، مصدر سابق ، ص ٤٦ .

الفائض يجب أن يبقى بيد الرأسماليين كي يتحول إلى توسع في التصنيع ، وبما إن كلفة التصنيع تعتمد بشكل أساس على الأجور ، يجب أن تبقى الأجور منخفضة عند حد الكفاف ، ومن ثم يكون الفقر جزءاً من متطلبات النمو الاقتصادي ، كما بين ذلك ريكاردو في نموذج القطاعين في التنمية (٤٤) .

المرحلة الثانية : الاتجاه الجديد للمقاربة (الحديدون)

ظهر الاتجاه الجديد في ضوء التغيرات في الفلسفة الاجتماعية التي آلت إلى تغيرات في البراهين المطروحة على الرؤية المذهبية للنظام الرأسمالي ، باتجاه تصحيح البناء النظري واغناء أساسه التحليلي^(٤٥) .
فالحديدون ساهموا في الدفاع عن المذهب الرأسمالي الحر ، من خلال إعادة الصياغة للنظريات المذهبية الأساسية بأسلوب تحليلي أكثر تقدماً .

وفي ضوء معطيات الإرث الكلاسيكي الجديد تميزت مقاربة المنهج بالمضامين الآتية :-

(١) لم يولِ الاتجاه الجديد ، اهتماماً لفضية طبيعة النظام الرأسمالي ، وما يترتب عليها من إشكاليات اجتماعية ، بل انصب الاهتمام على الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد في تفاصيله ولاسيما في مسألة الأسعار النسبية وتقريرها .

ومن ثم ابتعدت قضايا أساسية مثل الفقر ، والاستغلال عن دائرة الاهتمام في الفكر الاقتصادي^(٤٦) .

(٢) رفض النيوكلاسيك ، قانون الأجر الحديدي الذي يبقى مستوى اجر العامل عند حد الكفاف ، إذ وضعوا معياراً موحداً لتحديد حصص عناصر الإنتاج ، يتمثل بالإنتاجية الحدية ، وبذلك تكون الأجور مرتبطة بإنتاجية العامل وغير مقيدة بمستوى الكفاف ، وهذه النتيجة صححت الموقف الكلاسيكي في تقييم العمل الإنساني نسبياً .

(٣) يؤمن النيوكلاسيك بمبدأ الحرية الاقتصادية أو عدم تدخل الدولة معتقدين بكفاءة النظام الرأسمالي في التخصيص والتوزيع ، وإن التفاوت سمة ملازمة للتطور الاقتصادي ، إذ يزداد التفاوت في المراحل الأولى للتطور

(٣) جبليز وآخرون ، اقتصاديات التنمية ، تعريب طه عبد الله منصور ، عبد العظيم مصطفى مراجعة ، محمد إبراهيم منصور ، دار المريخ ، الرياض ، السعودية ، ١٩٩٥ م ، ص ١٦٠ - ١٦٢ .

(٤) البستاني ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .

(١) البستاني ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .

، ثم تتناقص بعد ذلك معدلات التفاوت ويبدأ الفقر بالاضمحلال ، فالتفاوت والفقر هما نتيجة ضرورية للنمو وهما سبب له في الوقت نفسه^(٤٧) .

(٤) أكد النيوكلاسيك ، أن غاية النشاط الاقتصادي ، تعظيم الإشباع المقاس بالمنفعة الحدية ، وان رشد الفرد والمجتمع رهين بسلوكه الذي يعظم المنافع ويدني التكاليف ، وان حالة الإشباع تتوقف على الدخل المتأتي من الإنتاجية الحدية ، وان قيمة هذا الدخل تعتمد على أسعار السلع المنتجة ، إذن ما يحدد بلوغ العامل مستوى الدخل الذي يشبع حاجاته الأساسية هي الأسعار في السوق التنافسية فالعامل ممكن أن يكون دون المستوى الكافي من الإشباع بالنسبة لحاجاته الأساسية ، ومن ثم هو في دائرة الفقر .

(٥) أكد مارشال على أن غاية النظام الاقتصادي هي تحقيق المقومات المادية للرفاهية بالنسبة للفرد والمجتمع ، وان عدالة التوزيع تتسبب بزيادة الثروة ، وكذلك أكد أهمية الاستثمار البشري^(٤٨)، هذا الموقف يعبر عن محاولة لتوظيف بعض نتائج عمل اقتصاد السوق بوصفها معطيات تحليلية في بناء القرارات في السياسة الاقتصادية ، وهو يلاحظ من مقارنة النيوكلاسيك إذ أنهم اخضعوا مضامين النهج إلى الإستراتيجية التي يعمل بها النظام ، وبشكل كامل من دون الحاجة إلى متغيرات خارجية مثل الدولة للدعم أو لإعادة التصحيح ، وان الآثار السلبية على الرفاهية الاجتماعية ناتجة عن حالات عدم السيطرة على الأسواق ، ومن ثم نقص الكفاءة ، وان نظام السوق قادر على استعادة مستوى الانتظامية اللازم لإعادة العمل لمصلحة النتائج المرغوبة اجتماعياً مثل الفقر^(٤٩) .

(٢) جيليز ، وآخرون ، اقتصاديات التنمية ، مصدر سابق ، ص ١٦٢ - ١٦٥ .

(٣) السبهاني ، عبد الجبار محمد عبيد ، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ط ١ ، ٢٠٠١م ، ص ١٢٢ .

(١) احمد ، عبد الرحمن يسري ، تطور الفكر الاقتصادي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ١٩٩٠م ، ص ٢٩٢ - ٣٠٦ .

رابعاً : المذهب الاشتراكي (خلاصة محاولات مقارنة المنهج) : حاول الاشتراكيون الاستجابة للحاجة الاجتماعية لمنهج اقتصاد بلا فقر بعد أن بدأت تركيبة المجتمعات الصناعية تسمح للحاجات الاجتماعية أن تعبر عن نفسها في مضامين الفلسفة الاجتماعية الآخذة في التبلور لتأخذ مسارها في صياغة المذهب الاقتصادي المؤطر للفعالية الاقتصادية في مرحلة تطورها السائدة .

وكانت نقطة الانطلاق عندهم ، هي النتائج التي تترتب على غياب المنهج في النظام الرأسمالي القائم على المذهب الفردي ، كما تعبر عنه المدرسة الكلاسيكية .

ومن ثم جاء التنظير الاشتراكي للمذهب الاقتصادي ، في أصوله ومنطلقاته محاولاً الإجابة عن التساؤل الأساس المتعلق بالمنهج ، من ضمن حزمة تساؤلات فلسفية ، عبرت عنها مجسات الإدراك المعرفي الناطقة باسم الإدراك الاجتماعي ، وبرزت المحاولات في هذا الإطار في ضمن الاتجاه الاشتراكي كانت الماركسية بوصفها المدرسة تبنت مساهمة متكاملة في التنظير للمذهب الاشتراكي^(٥٠).

وفي سياق النقاط الآتية ما يمكن بيان أهم أبعاد المقاربة (مقارنة المنهج) التي أسفرت عنها أطروحات أبرز المدارس الاشتراكية وهي المدرسة الماركسية .:

(١) نقطة الانطلاق هي نظام الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، التي يتيح استخدام إستراتيجية التخطيط ، لتوجيه النمو الاقتصادي باتجاه الأهداف الاجتماعية في إزالة الفقر ثم الرفاهية .

(٢) أن النمو والتطور الاقتصادي ، عملية تتطلب تحديد مستويات الاستهلاك ، لأن الأخير يمثل قيداً على النمو والتطور الاقتصادي ومن ثم الرفاهية العامة في مستوياتها المستهدفة ، وعليه تتحسن مستويات الاستهلاك مع كل مستوى جديد يبلغه النمو الاقتصادي ، وهكذا المستوى الجديد للاستهلاك هو أعلى قياساً بالمستوى السابق ، مع الاحتفاظ بمبدأ تحديد مستويات الاستهلاك .

(٢) انظر في ذلك ، كوكس ، اوليفر . س ، الرأسمالية نظاماً ، ترجمة إبراهيم كبه ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٣ م ، ص ٢٣٨ - ٢٤٩ .

(٣) إن الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، في ظل مجتمع لا طبقي ، يجعل حاكمية الطبقة الوحيدة المالكة العامة ، تحول جميع مكاسب النمو الاقتصادي إلى دائرة الاختيار الاجتماعي في تحديد الأولويات وفي الاستجابة للتفضيل الحقيقي في جانب الاستهلاك ، مما يجعل نمط الحياة في تصاعد مستمر^(٥١) .

(٤) إن قوة الضبط التي تضمن حركة التطور الاجتماعي الاقتصادي باتجاه الأهداف الاجتماعية هي الدولة (دكتاتورية البرولتاريا *dictatorship of the proletariat*) حيث تدير الدولة الفعالية الإنتاجية في مرحلة الاشتراكية على أساس ربط حصة الفرد من الناتج بمقدار مساهمته فيه ، وإن هذه الحصة لا تخلق تفاوتاً طبقياً لأن الأصول الإنتاجية تبقى ذات طبيعة جماعية ، وفي المرحلة الأعلى للتقدم في مستويات التطور الاجتماعي . الاقتصادي وهي مرحلة الشيوعية يكون التوزيع على أساس الحاجة ، والحاجة هنا في تطور مستمر^(٥٢) .

(٥) أن التخصيص الرشيد للموارد في ظل الاشتراكية ، يجعل النظام الاقتصادي يعمل بكفاءة لتحقيق أهدافه ، ولأن تحسين العيش وتحدي الفقر من أولويات التخطيط في ظل المرحلة الاشتراكية ، فإن الهيكل النظري المتناسق لآليات تخصيص الموارد يضمن بلوغ هذه الأهداف^(٥٣) .

والاشتراكية هنا تؤكد على افتراض الرشد في النظام والمؤسسات والأفراد وهو ما يضمن الإنتاج الكفوء . إذن تقدم الاشتراكية مقاربتها الخاصة بمنهج اقتصاد بلا فقر وبلا تفاوت وبلا استغلال ، وبلا طبقات ، معتمداً على نمط خاص في الإنتاج والتوزيع قائم على الملكية الجماعية ويحمل خواص الكفاءة والعدالة ، على وفق إستراتيجية التخطيط ودور الدولة في مراحل انتقالية .

خامساً : الاتجاه الرأسمالي الثالث في تصحيح المقاربة الكلاسيكية للمنهج (المؤسسيون ، الكينزيون ،

الكلاسيك الجدد) ، هناك عدة محاولات في ظل هذا الاتجاه سنتناولها وفق السياق الآتي .:

المحاولة الأولى : قدمتها المدرسة المؤسسية ويمكن إيجازها بالآتي .:

(١) بولاني ، المصدر السابق ، ص ٤١٤ - ٤١٥ .

(٢) جريجوري ، ستيوارت ، النظم الاقتصادية المقارنة ، مصدر سابق ص ١٨٣ .

(٣) جريجوري ، ستيوارت ، النظم الاقتصادية المقارنة ، مصدر سابق ص ١٨٧ - ١٨٨ .

(١) مساهمة المدرسة المؤسسية (الأمريكية) : شكك المؤسسيون بفرضيات واستنتاجات المدرسة النيوكلاسيكية ، محاولين تطوير مقاربة لإنقاذ الرأسمالية من النقد الاشتراكي ، الذي يتخذ من منهج اقتصاد بلا فقر قاعدة أساسية في النقد .

وكان الاستنتاج النيوكلاسيكي الذي عارضه المؤسسيون هو أن حد ادني من التدخل الحكومي يحقق الحد الأقصى من الرفاهية ، كما انتقدوا الافتراض النيوكلاسيكي في تحليل الاقتصاد إلى وحداته الأساسية في التحليل والتعميم ، إذ يعتقد المؤسسيون بعلاقة النشاط الاقتصادي بنمط العمل الجماعي ، وان الاقتصاد لا يفهم إلا بمركب عضوي يتكون من مجموعة من المؤسسات، تنظم السلوك الجماعي وتطور وتعزز الأهداف وان الحياة الاقتصادية تنظم من مؤسسات اقتصادية لا بقوانين اقتصادية ، وان مهمة التحليل الاقتصادي اكتشاف أنماط السلوكية والأفكار المؤثرة في هذه المؤسسات (٥٤) .

(٢) يعتقد المؤسسيون أن قدرة النظام الرأسمالي في تحقيق أهداف المنهج ، يعتمد على دور الدولة في معالجة قصور النظام في التكيف المناسب في الحياة الاقتصادية .

وان الأداء الكفوء للنظام الاقتصادي يتطلب قيام الدولة بدور الموفق بين المصالح المتعارضة ، كما تؤدي الدولة دوراً مكملاً للسوق في تحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة (٥٥) .

(٣) ادخل المؤسسيون في حسابات المنهج مفهوم الإنسان الاجتماعي الذي يقابل الإنسان الاقتصادي عن النيوكلاسيك ، وكذلك طرحوا مفهوم الاقتصاد الاجتماعي ، الذي يركز على طبيعة المؤسسات الاقتصادية على أنها شكل من التنظيم الاجتماعي التعاوني لتحقيق المصالح الاقتصادية وهكذا ادخل هذا الاتجاه في حسابات المنهج مؤشرات غير مادية للرفاهية الفردية تتجاوز أسعار السوق والدخل والثروة (٥٦) .

(١) Kornai , Janos , The Road to a free Economy : shifting from a socialist system . new York: Norton , 1990 pp . 167 – 180 .

(٢) Myrdal , G, Institutional Economics , Journal of International Economic , vole . 12 . no . 3 (1978) , pp . 771 – 783 .

(٣) القريشي ، تطور الفكر الاقتصادي، مصدر سابق ، ص ٢٢٤ – ٢٢٧ .

- (٤) في ضوء مفهوم الاقتصاد الاجتماعي ادخل المؤسسيون التخطيط الاجتماعي بوصفه جزءاً أساسياً من إستراتيجية النظام الرأسمالي ، ولاسيما فيما يتعلق بأهداف تحسين الأوضاع الإنسانية(٥٧) .
- (٥) أوضح المؤسسيون أن النظام الأساسي يشهد قصوراً في توزيع الموارد بين السلع العامة والسلع الخاصة ، لذلك اقترحوا فرض ضرائب المبيعات على السلع الخاصة، لتوفير سلع القطاع العام لتوسيع دائرة الإفادة منها ، ومن ثم يكون النظام أكثر إنصافاً للفقراء ومحدودي الدخل .
- (٦) يؤكد المؤسسيون على دور الدولة في حماية المستهلكين والمستخدمين من استغلال الشركات الاحتكارية ، ويرون ان هذا الدور لازم طبيعي لتنظيم المصالح في النظام المؤسسي ذات الاقتصاد الاجتماعي .
- (٧) تؤكد المؤسسة الجديدة (نورث north) ، على مبدأ كلفة التفاعل الإنساني ، الذي تعمل المؤسسات على تدنيته عن طريق دورها في تشجيع التعلم واكتساب المهارات ، وتشجيع التكنولوجيا على وفق ذلك فأن المؤسسات هي الوحدات الفاعلة في تحقيق أهداف المنهج وهي دائرة تضمن توافق المصالح بين أفرادها .

المحاولة الثانية : الحل الكينزي

واجهت الرأسمالية بوصفها نظاماً ومذهباً منعطفاً حرجاً في جانب الاحتفاظ بتماسك بنائها الداخلي ، وهي النتيجة التي أظهرتها طبيعة الإشكاليات التي راح ينتجها النظام على ارض الواقع والتوصيف ، مما قدم مادة مهمة للنقد التغيري من الاتجاه البديل ، في ضوء هذه النتائج جاءت المحاولة الكينزية للإنقاذ ، مؤكدة البعد المتعلق بالمنهج على وفق رؤيتها الخاصة التي تتلخص بالآتي :

- (١) إعادة البرهنة على كفاءة النظام الرأسمالي في التشغيل وتجاوز ظاهرة البطالة وما يتصل بها من إشكاليات كبرى مثل الفقر ، إذ كانت نقطة الانطلاق هي إضافة الدولة كقوة ضبط إلى النموذج الرأسمالي في المذهب والنظام ، لتجاوز إشكالية عدم السيطرة والابتعاد عن التنظيم التي عدها كينز مصدر الانحراف في الحركة الكفوءة لتطور وعمل النظام الرأسمالي(٥٨) .

(٤) القرشي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٠

(١) كوكس ، المصدر السابق ، ص ٢٧٦ - ٢٧٩ .

(٢) إعادة صياغة العلاقة بين وظائف قوة الضبط وأساليبها ومبادئ الحرية والكفاءة في النظام ، لصالح تشغيل آليات النهج الذي تضمنته الرؤية الكينزية ، من خلال وظائف الدولة في تنظيم الاستثمار والاستهلاك لصالح خفض البطالة للحد الطبيعي(٥٩) .

(٣) حل كينز الفاعلية الاقتصادية من منظار كلي ، على وفق المسار الذي يتيح له البرهنة على ملائمة الحل الذي قدمه لظاهرة البطالة ، مع جوهر المذهب والنظام الرأسمالي ، وهي مقارنة تركز على إن الإشكالية التي تواجهها الرأسمالية في تنظيم الفعالية الاقتصادية لا في أصولها المذهبية(٦٠) .

(٤) طبقاً لكينز فإن ضمان استمرار الحوافز للاستثمارات الجديدة ، يضمن بقاء البلد على مسار الرفاهية وغياب البطالة والفقر ، ومن ثم فإن أدوات التأثير على الحوافز التي تقدمها النظرية الاقتصادية يمكن تطبيقها في بنية النظام الرأسمالي ، بوصفها جزءاً من أدوات السيطرة والتنظيم للوصول إلى الاستقرار والتشغيل الكامل .

(٥) إن الحل الكينزي محاولة لتوصيف صيغة إنعاش النظام الرأسمالي في مدة الدورة الاقتصادية ، وهي المرحلة الأكثر تأثيراً في حالة الفقر ومستويات المعيشة ، لذلك فإن الحل الكينزي من هذه الجهة ، جزء من توصيف المنهج .

(٦) إن تركيز كينز على الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك وعلاقة الطب الاستهلاكي بالعوامل المحددة له ، ومن ثم استعمال هذه المعطيات في بنية الحل الكينزي ، بوصفها ثوابت ، يعني من جهة المنهج ، عدم زيادة النمو على حساب الاستهلاك ، ومن ثم ضمان تركيبة النتائج الموافقة لمواد المنهج(٦١) .

يلاحظ على المقاربة الكينزية للمنهج أنها تركز على الأثر غير المباشر لعمل المنهج على ظاهرة الفقر ، أي أنها لا تعطي أهمية للأساليب المباشرة في تغيير حالة الفقر عن طريق تمويل فجوة الفقر من خلال برامج إعادة التوزيع .

(٢) كوكس ، المصدر السابق ، ص ٢٧٧ .

(٣) نامق ، صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي ، سلسلة كتابك ، دار المعارف ، القاهرة ، ص٣٨ .

(١) كوكس ، مصدر سابق ، ص ٢٨٥ - ٢٨٧ .

المطلب الثالث

صعود مقارنة الاقتصاد الإنساني

سنتابع في هذا المطلب ، ذلك التحول الذي حصل في حركة مقارنة المنهج الذي انتهى الى بلورة نهج تحدي الفقر في ضوء مقارنة الاقتصاد الإنساني كسمة أساس لهذا النهج .

إن حقيقة كون الفكر الاقتصادي في نبعه أنساني لابد أن تؤدي الى أن يكون العطاء موسوما بذات الصفة ، ومكتنزا لها ، ولأن العطاء يأتي من خلال تفاعل الفكر مع الواقع ، يأتي النتاج في مضمونه ومحتواه ، يحمل درجة ما من فاعلية التعبير عن المنبع (٦٢) ، وهذا ما جعل مقارنة الاقتصاد الإنساني تنتظر حتى النصف الثاني من القرن العشرين لكي تظهر في تعبير الفكر الاقتصادي عن نبعه الإنساني وفي إطار هذا المستوى من التعبير عن المنبع ، تتبلور مقارنة جديدة لمنهجية مواجهة الفقر الذي اكتسب أهمية متنامية بوصفها إشكالية تحضى بأولوية خاصة في ضوء فلسفة مقارنة الاقتصاد الإنساني ولمتابعة تبلور نهج المواجهة الذي قدمه الاقتصاد الإنساني لإشكالية الفقر يسير العرض وفق سياق النقاط الآتية .:

أولاً : تبلور الاتجاه الإنساني في الفكر الاقتصادي (إيجاز المسار العام).

تضمنت المساهمات الأساسية في الفكر الاقتصادي منذ ولادته ، آثارا لجذور الاتجاه الإنساني في الفكر الاقتصادي ، ووفق صيغ متباينة تبعاً لمحددات التكوين الفكري للمساهمات ، فمنذ أفلاطون وأرسطو مروراً بالمدرسيين ووصولاً الى رواد المذهب الحر في نموذج الكلاسيكي ، فأدم سميث كان يؤكد بأنه لا يمكن لأي مجتمع أن يكون مزدهراً وسعيداً إذا كان القسم الأكبر من أفرادة فقراء ويائسين (٦٣) إلا إن ادم سميث وباقي مؤسسي المذهب الحر ، لم يستطيعوا تجاوز عقبة الاستشعار الى التنفيذ التنظيري لهذا الاستشعار في النموذج الكلاسيكي للمذهب الحر وما تبعه من تعديلات .

(٢) البستاني ، الفكر الاقتصادي من التناقض إلى النضوج ، مصدر سابق ، ص ٧٠٦.

(٣) Lipton , m. and Ravellion ,poverty and Policy, The World Bank Washington , 1993 , p , 6-8 .

وعلى الرغم من إن محاولة المalthوسية كانت قد قصدت هذا الجانب ، وحاولت تجاوز عقبة الاستشعار الى التنفيذ النظري ، إلا إن النتيجة كانت قاسية ، وتحمل سنخ قسوة الرأسمالية الصناعية الجامحة في القرن التاسع عشر ، فقد انتهى مalthوس الى الدعوة إلى الحياد من مسألة البعد الإنساني(٦٤) .

لأن معطيات الإدراك الاجتماعي بدأت تأخذ طريقها الى منافذ التعبير بشكل متنام في الفلسفة الاجتماعية الحاكمة للمذهب الاقتصادي الحر ، وكما عبر عن ذلك سيسموني ، معللاً ذلك بفعل التأثير الذي فرضه تطور التكوين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في البناء الاجتماعي الإنساني للشعوب التي أتمت عملية التنمية وبدأت بالنهوض تحت مظلة الرأسمالية الديمقراطية (٦٥).

في ضوء هذه النتائج راحت تتعاظم تدريجياً مكاسب البعد الإنساني في مضمون الفلسفة الاجتماعية الحاكمة التي تنعكس في الحل المذهبي الاقتصادي والنظام الممثل له .

هذه النتائج تصاعدت وتانرها في العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين ، إذ حصلت التحولات الأهم في الفكر الاقتصادي بخصوص مقارنة الاقتصاد الإنساني ، وكان للمساهمة الماركسية تأثيرها البالغ في صعود هذه المقاربة ، كما اتضح من خلال عرض مقارنة المنهج في الاتجاه الاشتراكي ، التي تم التعرض لها آنفاً .

ثانياً : دولة الرفاهية : بدأت العلاقة بين الدولة والرفاهية تأخذ مساراً الى الفلسفة الاجتماعية ، منذ مرحلة ولادة ((الدولة الأمة)) ، إذ عدت الرفاهية في صدارة واجباتها ((وقد جعل التنوير الفكري وصعود الإنسانية الفلسفية ، من أعانة الفقراء حقاً بفعل وجودهم وحده ، وبصرف النظر عن مساهمتهم في الاقتصاد))(٦٦) ، إلا أن مبدأ الحق في الرعاية ، كان اضعف من شروط نمو القوة (في القرن السابع عشر والثامن عشر) ، وبحقيق

(٦٤) جالبرث ، جون كينث ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، الماضي صورة الحاضر ، مصدر سابق ، ص٩٨٩٢.

(٦٥) لوتز ، مارك أ. لوتز ، السبيل الإنساني للازدهار الاقتصادي ، من الأبحاث المنشورة ضمن كتاب اقتصاد القرن الحادي والعشرون ، آفاق اقتصادية - اجتماعية لعالم متغير ، تحرير : وليم هلال و كينث ب. تايلر ، ترجمة د . حسن عبد الله بدر ود. عبد الوهاب حميد رشيد ، المنظمة العربية للعلوم بدعم من مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ، ط١ ، بيروت . لبنان ، ٢٠٠٩ م ، ص ٤٦٣.٤٥٨.

(٣) القادري ، علي ، البنية الفكرية لمفهوم دولة الرفاهية ، من بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية والمنشورة تحت عنوان ، دور الرفاهية الاجتماعية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ٢٠٠٦ م ، ص ٨٩ .

الروح الرأسمالية في القرن العشرين ، والاستقرار والنضج في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وهو القرن الذي (أصبحت فيه انجازات الطبقة العاملة متجزره ويصعب عكسها ، وخصوصاً الانجازات المكتسبة بكفاح الفقراء العاملين)(٦٧) ، وكذلك أضحى قانون النمو غير المتوازن عبر تقلبات الدورة الاقتصادية وبما يرتبط بها من بطالة وفقر ينذر بأزمة اجتماعية - اقتصادية تهز قلب النظام ، مما جعل وجود نمط توزيع تصحيحي للدخل ، يعالج التناقض في النتائج من دون أن يمس الجوهر هو مطلباً أساسياً (٦٨) .

وفي ضوء هذا المطلب بدأت المساهمات في التنظير لدولة الرفاه ، إذ برزت مساهمات مهمة مثل ، اقتصاديات الرفاه (آثر بيجو) ، ثم جاءت المساهمة الكينزية لدعم هذا الاتجاه من خلال تقديمها لأدوات تحليلية وتقنية تسمح بتدخل الدولة لتخفيف عبء الدورات الاقتصادية من خلال إعادة التوزيع لمصلحة الفئات الفقيرة ذات الميل الاستهلاكي العالي ، بوصف ذلك مشغلاً أساسياً للمطلب الفعال الذي تديره الدولة للخروج من الأزمة عن طريق السياسات المالية الفعالة .

لقد أسست دولة الرفاه لمقاربة نهج مواجهة الفقر أو نهج الرفاه من خلال عدة إنجازات من أهمها :

(١) مثلت نظرية دولة الرفاه استجابة الفكر الاقتصادي للفلسفة الاجتماعية التي تمزج بين الديمقراطية والرأسمالية ، والتي نتج عنها نظرية الديمقراطية الاجتماعية التي ركزت على نفي المساواة المطلقة والتفاوت المطلق ، وان الدولة هي شرط خارجي لتحقيق :

أ . الكفاءة في النظام الاقتصادي : عن طريق تطبيق سياسات أكثر عدالة لصالح زيادة الكفاءة في تخصيص الموارد واستغلالها .

ب. العدالة : عن طريق تحقيق التوزيع العادل للدخول عبر سياسات إعادة توزيع الدخل القومي على نحو يضمن العدالة في التوزيع وتكافؤ الفرص(٦٩) .

(١) القادري المصدر السابق ، ص ٩٠ .

(٢) دويدار ، محمد ، وعبد الهادي ، دلال ، تاريخ نشوء وتطور دولة الرفاهية الاجتماعية والتحولت البنوية في اقتصاديات الدول المتقدمة صناعياً ، ندوة (دولة الرفاهية الاجتماعية) المصدر السابق ، ص ٢١٤ .

(٣) عبد الفتاح ، معتز بالله ، الأسس الفلسفية والسياسية للوظيفة التوزيعية للدولة ، ندوة (دولة الرفاهية الاجتماعية) المصدر السابق، ص ١٧٨ - ١٨٠ .

- ج . **استقرار النظام** : الذي يتحقق من خلال دور الدولة في تصحيح النشاط الاقتصادي من خلال منع الانقلابات في الدخل والبطالة بالاستعانة بالبرامج الاجتماعية .
- (٢) تعتمد النظرية على مفهوم تعظيم الإشباع الفردي كأساس في تقييم الأوضاع المعيشية لتمييز حالة الافتقار ، وتعد هدف النشاط الاقتصادي الفردي والاجتماعي هو تحقيق الرفاهية وليس الثروة.
- (٣) تؤكد النظرية على مفهوم عقلانية الفقراء (جماعة المصالح العقلانية) وتعد الخروج من حالة الفقر دالة في المتغيرات الحاكمة لحرية الإنسان في الاختيار الاقتصادي من خلال فرصة البدائل ، وهنا تأتي العلاقة الأساسية في تبادل المصالح بين (جماعة المصالح العقلانية) والدولة عبر ارتباط اتجاه أصوات الفقراء بنتائج أداء الدولة في تعويض القدر الكافي من البدائل المتساوية ، ولو بقدر معقول من القيود .
- (٤) إن سمة نهج مواجهة الفقر في نظرية دولة الرفاه هو اعتبار النهج مجموعة ترتيبات لضمان مسار تنموي يتصف بالكفاءة والعدالة ، أي ضمان التطور الاقتصادي المحافظ على التماسك الاجتماعي (social cohesion) ، في مجتمع الرفاهية المعتمد على إدارة الدولة الكفوءة (الرشيدة) ، لاقتصاد الرفاهية .
- (٥) يعتمد النهج على مفهوم دالة الرفاه كنمط لنهج الرشد المستهدف أيجاد وتحسين حالة الرفاه ، ودالة الرفاه الاجتماعي تعد الرشد الذي تملكه النخبة في تقدير السياسات التي تعظم الرفاهية في الدوال الفردية لمعظم الأفراد (٧٠) .
- (٦) تطرح نظرية دولة الرفاه نهج تحدي الفقر على انه الركيزة قاعدة الرفاه ، وان بيئة الرفاهية الاقتصادية الاجتماعية هي البيئة المواتية لنمو اقتصادي أسرع ، وأزمات اقتصادية أقل حدة ، وكلفه بينية أدنى (٧١) .
- (٧) إن وظائف دولة الرفاهية هي المشغلات الأساسية لنهج اقتصاد بلا فقر في اقتصاد الرفاه ، هذه الوظائف تتوزع بين وظائف تنظيمية (مثل تنظيم إعادة إنتاج قوة العمل) وتوزيعية مثل (تحويلات برامج الدعم) ، إن اشتغال هذه الوظائف يكمل النقص في الوظيفتين التوزيعية والتنظيمية لنموذج السوق .

(١) عبد الفضيل ، محمود ، تعقيب في إطار ندوة مركز دراسات الوحدة العربية المنشورة تحت عنوان (دولة الرفاهية الاجتماعية) ، المصدر السابق، ص ١١٠ - ١١١ .

(٢) القادري ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

إن منابع تبلور نهج تحدي الفقر في ظل دولة الرفاه ، هي نتاج تحسين أدوات التعبير الاجتماعي عن حاكمية النزعة الإنسانية على غاية النشاط الاقتصادي ، ويظهر هذا التحسن في مضمون الفلسفة الاجتماعية التي يتحدد في ضوءها مسار تكيف الرؤية المذهبية الاقتصادية التي تخدم الاتجاه الإنساني ، ويتحقق ذلك وفقاً لمحصلة قوة الدفع داخل النظام الاجتماعي - الاقتصادي ، وإن هذه المحصلة كانت لصالح الاتجاه الإنساني عندما ضعفت حاكمية القوة الاقتصادية في جانبي السيطرة والتنظيم ، مما غلب العناصر الخارجية عن النموذج تأخذ دورها كقوى دفع أساسية .

ثالثاً : الليبرالية الجديدة (في عقدي الثمانينيات و التسعينيات) سجل النقد الليبرالي تراجعاً في نموذج دولة الرفاه ، في قدرته على إعطاء شروط خارجية تسمح للنظام السوق المحافظة على حيويته في ظل تراكم نوعي جديد لإفرازات مشغلات عدم السيطرة والتنظيم ومن ثم تراجع ، الاستقرار والعدالة والكفاءة ، وفي ضوء ذلك قدمت الليبرالية رؤيتها للنهج الجديد في تحدي الفقر و يمكن تلخيصها بالآتي (٧٢):

(١) إن تدخل الدولة يقيد حرية الأفراد والجماعات في تحديد نمط الأشياء التي يفضلونها ، وإن الرفاهية في المجتمع تصل إلى أقصاها عندما يكون عدد من يتمتعون بحرية تجديد نمط أشياء أكبر من عدد من لا يستطيعون الوصول إلى هذا النمط .

(٢) إن الفقر هو نتاج إفرازات حالة عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يتسبب بأربع ظواهر تدفع باتجاه الفقر : هي التضخم ، البطالة ، تراجع معدلات التراكم ، تراجع معدلات النمو ، وإن وظيفة الدولة هي إتباع السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار عن طريق أداة سعر الفائدة لتأثير على عرض النقد كمتغير أساسي في تحقيق التوازن (٣) إن التشغيل مرتبط بشروط القدرة في ظل اقتصاد المعرفة وإن التخصيص الأمثل في ظل تحول القوة الذي يحل المعرفة محل العمل الكثيف ، هو ما يحقق الكفاءة الإنتاجية ، لذلك فإن البطالة والفقر ، هما نتاج الافتقار للقدرة .

(٧٢) ينظر في ذلك : قبرصي ، عاطف : النمط الليبرالي الأنكلوساكسون وتطبيقاته مقارنة بين الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا ، ندوة (دولة الرفاهية الاجتماعية) المصدر السابق ، ص ١٤٧ - ١٦٨ .

(٤) إن التفاوت والبطالة هما نتيجة طبيعية لا يمكن تجاوزها في إطار سياسات مواجهة التضخم للوصول الى الاستقرار الاقتصادي .

(٥) إن تراكم ثمار النمو في ظل العمل التلقائي لنظام السوق يفرض السياسات الرشيدة للاستقرار الاقتصادي هذه الآلية هي منهج نظام السوق في مواجهة الفقر .

(٦) قبلت الليبرالية بدور الدولة في تحقيق الرفاه الأدنى بوصفه فرع من المسوغ الأخلاقي للوظيفة الاجتماعية - الاقتصادية للدولة ويتحقق ذلك عبر سياسات ضريبية لا تؤثر على حالة توزيع الدخل ، بل تهدف إلى المحافظة على الحد الأدنى من العيش الكريم.

رابعاً: النهج في ظل العولة (نهج تعدي الفقر في الاقتصاد والعولة) مع تحول البيئة العالمية إلى عولمة ، تغير نمط الفاعلين الاقتصاديين ، فظهرت المؤسسات الحاكمة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والشركات العابرة للجنسيات ، لتأخذ الدور الأعظم في صياغة الاختيار الاقتصادي ، هذا الواقع الجديد عزز الاتجاه الليبرالي الذي إطار إستراتيجية النظام الرأسمالي المعولم (٧٣) .

وفي ضوء معطيات النظام الاقتصادي الدولي الجديد ظهرت ملامح نهج جديد لمواجهة الفقر كظاهرة تعيد تشكيل نفسها من جديد مستنطقه إجابة على تساؤلاتها لتشكل هذه الإجابات ترتيبات النهج الجديد . عرف هذا النهج بالتنمية البشرية المستدامة ، حيث ظهرت ملامحه الأولى في مطلع التسعينات واستمرت وتأثرة بالتصاعد إلى يومنا الحاضر ، وهو يمثل اتجاهاً جديداً في مقارنة نمط الاقتصاد الإنساني .

ويمكن إيجاز أهم أبعاد هذا النهج بالآتي :

(١) فلسفة النهج(٧٤) : يعتمد في صياغة فلسفته على مقارنة العدالة في بعدها الشامل ، ومن منطلق الاتجاه الإنساني الذي يؤكد على قيمة عليا فريدة ، وهي الإنسان ، الذي يمثل وجوده المطلق منبعاً للحق

(٧٣) لوتز ، المصدر السابق ، ص ٤٧٤ وما بعدها .

(٧٤) انجهام ، بربره ، الاقتصاد والتنمية ، ترجمة : حاتم حميد محسن ، دار إيوان للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، دمشق . سورية ، ٢٠١٠م ، ص ٤٠ . ٤٣ .

(٢) البستاني، باسل ، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت . لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٩م ، ص ٥٥ .

الأساسي في حياة كريمة ومنجزة نحو الأفضل ، وهو يعد التنمية وسيلة لتوسيع خيارات الناس ، بما يحقق إنعاش الإمكانات الحاضرة والمستقبلية اللازمة لتلبية حاجات الإنسان في حياة أفضل .

تؤكد فلسفة النهج على مبدأ أساسي وهو عالمية أهداف النهج لكونها مرتبطة بالمشترك الإنساني ، كما أن هذه الأهداف تلتقي عندها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية ، فهو نهج شامل .وتعتمد فلسفة النهج معايير عديدة ، منها الإنصاف مابين ابناء الجيل الواحد والأجيال القادمة ، ومبدأ عقلانية استخدام البيئة ، ومبدأ عدالة توزيع منافع النمو ، ومبدأ توسيع نطاق الفرص ، ومبدأ المشاركة ، ومبدأ التمكين على أساس الجنس وغيرها .

وان التوجهين الأساسيين في النهج هما ؛ التنمية البشرية التي تحدد وظيفة التنمية بتوسيع خيارات الناس لحياة أفضل والتوجه الآخر هو الاستدامة : الذي يعد الاستغلال العقلاني للموارد والمحافظة على البيئة ، بعداً أساسياً في الكفاءة والعدالة .

إن فلسفة النهج تسعى لصياغة تنمية يمثل الفقراء ، الأولوية الأولى من خلالها لكونها عملية تنتهي الى بيئة اقتصادية اجتماعية سياسية مواتية لحياة كريمة لهم .

(٢) الخصائص العامة للنهج : وتتلخص في انه(٢٥) :

أ. شمولي : إذ إنه يتضمن استهدافاً تنموياً لجميع أبعاد الحياة الأفضل . الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية .

ب. تراكمي : وهي خصيصة تبلور النهج ، الذي جاء تتويجاً لحركة متنامية من الأفكار والتجارب الفكرية والعملية .

ج. تطوري تجديدي : إذ يفتح أمام مساراته آفاق التطلع للأغنياء والتصعيد في مستويات الأداء والأهداف .

د. تشاركي : يعتمد في تحقيق عملية التنمية التي يستهدفها على علاقة تشاركية بين ركائز المجتمع كافة .

هـ. توازني : يوازن مابين عملية تطوير الإنسان كموضوع التنمية (تكوين القدرات) وإطار تفعيل هذه القدرات في خلق حياة أفضل (التمكين) .

- و. أخلاقي : يؤكد على البعد الأخلاقي في مسوغات رؤيته وفي طريقة تحقيق أهدافه .
- ز. تطبيقي فهو يحتوي على رؤية كيفية التطبيق والنتائج المترتبة عليه بالنسبة للمورثات الاجتماعية من نتائج عدم المساواة الإنسانية .
- ح. مستقبلي : حيث يعد التطلع المستقبلي احد اهم متطلبات التقدم في العلاقة بين ما يجب ان يكون وصعوبات الواقع الموضوعي السائد .
- ط. عالمي : هو نهج موحد لكل الدول (المتقدمة والنامية) على سواء .

(٣) إستراتيجية النهج (٧٦): يضع النهج إستراتيجيته الخاصة في تحقيق أهدافه ، وتتلخص بالآتي :

- أ. النمو الاقتصادي : انه ضروره مطلقة التي يستهدفها النهج وهو مهم بمستوى وطبيعته مكوناته ، وهو يجب ان يصل الى الناس ، وان يشارك فيه الناس ، وهو يجب ان يضمن ثلاثة اعتبارات هي : توسيع الدخل ، تعزيز التنمية الاجتماعية المتضمنة عدالة التوزيع ، وحماية البيئة .
- ب. السياسة : التي تربط بين النمو والتنمية البشرية المستدامة من خلال ، الاعتماد على حيوية السوق في تخصيص الموارد ، وكفاءة الدولة ، والمؤسسات الاجتماعية ، في الانفاق على الخدمات الاجتماعية ومواجهة الفقر ، وخلق العمالة ، وتحقيق الاندماج الاجتماعي وتوسيع دور المجتمع المدني وظروف المشاركة .
- ج. الخيارات المساندة : وتتضمن الحرية ، وحقوق الإنسان ، والكرامة الإنسانية ، واحترام الذات ، وهي قيم عليا تصمم لتحقيقها برامج عملية .
- د. المراكز المساندة : هناك مجموعة من المراكز المساندة من أهمها :
- الإنتاجية : كموضوع للتمكين حيث يجب تمكين الناس من زيادة إنتاجيتهم ، والمشاركة الكاملة في عملية توليد الدخل .
- التمكين على أساس الجنس : وهو يعالج التفاوت في حالات تميز قدراتي بين المرأة والرجل ، باتجاه المساواة في الضرورة والقدرات بين الجنسين .

(١) البستاني ، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين، المصدر السابق ، ص ٦٠

المشاركة : وهي تعني المشاركة في القرارات في الأبعاد الاقتصادية الاجتماعية السياسية بوصفها أبعاداً تمس نوع الحياة التي يحق للأفراد المشاركة في تحديدها ، والمشاركة تمتد إلى مرحلتي تكوين القرار وتنفيذه واستشراف نتائجه .

الحاكمية : وهو يتضمن علاقة إطار الحاكمية للسياسية الاقتصادية والإدارية بالنهج ، ووفقاً للنهج فإن أبرز جهات الحاكمية هي الدولة ويقع على عاتقها خلق البيئة الاقتصادية والقانونية ، والقطاع الخاص الذي يتحمل مسؤولية تهيئة الفرص المطلوبة للعمالة والدخل ، والمجتمع المدني الذي يساهم في تسهيل التفاعل وتحريك الجماعات للمشاركة وزيادة التفاعلات الاقتصادية والسياسية .

(٤) مواد المنهج (٧٧) : وهي القدرات وفقاً لمفهوم النهج وهي متطلبات انجاز الخيارات الضرورية لحياة مديدة ، وحيوية ، وكريمة ، وهذه القدرات الإنسانية تتكون وتتوسع عن طريق المعرفة واكتساب المهارات ، والتدريب ، وتنقسم القدرات على : قدرات حيوية وهي متطلبات التمتع بالحياة ورفاهيتها ، وهي هدف يطلب لذاته لأنه يتعلق بالأساس الحيوي للتمتع بالحياة .

والنوع الآخر هو القدرات الو سائلية وهي تمثل وسائل استخدام الفرص وتحويلها إلى منافع ، وهنا يتركز النهج على الجانبين مع التأكيد على محورية الجانب الثاني واعتماد النهج عليه في عملية التنمية البشرية ، وهو ما يظهر من خلال العلاقة بين تكوين القدرات واستخدامها ، حيث يتم استخدام المتغير الدافع لحركة التنمية ، فهو يؤدي الى توسيع نطاق القدرات ومن ثم توسيع نطاق الخيارات وهو ما يتوقف عليه نوعية الحياة التي يستهدفها النهج .

إن مقارنة النهج في إطار الاقتصاد الإنساني ، هي مقارنة تطرح في إطار البحث عن بدائل للمحاولات الفاشلة في بلورة نهج يوافق متطلبات الفلسفة الاجتماعية الآخذة بالتبلور لصالح وعي المصالح الإنسانية في النشاط الاقتصادي ، وانعكاس هذه الفلسفة على المضمون النظرة والعملية للمذهب الحر ، وقدرة نظامه الاقتصادي على الاستجابة من خلال إستراتيجية تنمية دولية تفي بمتطلبات الانفتاح الاقتصادي الذي تفرضه العولمة .

(٧٧) سن ، امارتيا ، فكرة العدالة ، ترجمة مازن جندلي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ، ط ١ ، ٢٠١٠ م ، ص ٣٢٩ وما بعدها .

وعلى الرغم من العلاقة بين المضمون الفكري للمنهج والواقع مازالت تعيش هوة ساحقة ، إلا انه مازال يمثل الرؤية التي تمثل إسعافا للاستحقاق الواقع في عائق الفكر الاقتصادي - الاجتماعي والفصول القادمة تمثل محاولة استدرار عطاء البديل الإسلامي لمقاربة للمنهج تنتج من الجذور العامة للفلسفة الاجتماعية التي يستند إليها المذهب الاقتصادي الإسلامي ، وهي محاولة لإثراء الموقف الفكري في إطار تحدي الفقر .

الاستنتاجات

(١) مما سبق اتضح عجز مقاربات المنهج في إطار المذهب الحر أن تأسس تأصيلاً فكرياً يربط المنهج بالفلسفة الاقتصادية للمذهب الحر ، وكذلك عجزت أن تجد لمشغلات المنهج موقعاً في هيكل الإستراتيجية المذهبية للاقتصاد الحر ، مع الاحتفاظ بالانسجام البنوي ، والوصف التحليلي لعمل هذه الإستراتيجية ، والشاهد الموضوعي على ذلك كله ما سجلته ساحة الوقائع الاقتصادية والاجتماعية من صور مشوهة للظهور الموضوعي للعدالة ، كما دلت على ذلك حالة العلاقة بين أداء النظام والأهداف المتعلقة بتحدي الفقر وفي خطوة هامة في مسار هذا المقاربات ، تولد اتجاه جديد فكك العلاقة ما بين البنية الأساسية لهيكل النموذج المذهبي للاقتصاد الحر والترتيب المطلوب كأطار منهجي لمواجهة إشكالية الفقر ، في ضوء معطيات تجربة المقاربات السابقة من جهة وجوهية التحدي المتنامية من جهة أخرى ، هذا الاتجاه الجديد وفي ضوء الأسلوب التفكيكي الذي اتبعه عد الإطار المنهجي المناسب لمنهجية تحدي الفقر ، هو؛ صياغة نهج مواجهة في ضوء المعطيات في جانبي التحدي ونوع التكيف الذي يبديه النظام للتعامل مع هذا التحدي .

(٢) لم يتم التخلي عن إستراتيجية المواجهة لكن نوع المقاربة اختلف من محاولة مقاربة منهج إلى صياغة نهج منفصل عن بنية المذهب ومرتبطة بحالة أداء النظام ومرونة تكيفه لصالح الأهداف المتعلقة بالتحدي الذي تقرره الفلسفة الاجتماعية السائدة في ضوء زاوية رؤيتها لإشكالية الفقر .

المصادر

- ١) سن ، امارتيا ، فكرة العدالة ، ترجمة مازن جندلي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ، ط ١ ، ٢٠١٠ م.
- ٢) انجهام ، بربره ، الاقتصاد والتنمية ، ترجمة : حاتم حميد محسن ، دار إيوان للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ١ ، دمشق - سورية ، ٢٠١٠ م.
- ٣) البستاني، باسل ، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠٩ م.
- ٤) القادري ، علي ، البنية الفكرية لمفهوم دولة الرفاهية ، من بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية والمنشورة تحت عنوان ، دور الرفاهية الاجتماعية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ٢٠٠٦ م.
- ٥) لوتز ، مارك أ. لوتز ، السبيل الإنساني للازدهار الاقتصادي ، من الأبحاث المنشورة ضمن كتاب اقتصاد القرن الحادي والعشرون ، آفاق اقتصادية - اجتماعية لعالم متغير ، تحرير : وليم هلال و كينث ب . تايلر ، ترجمة د . حسن عبد الله بدر ود . عبد الوهاب حميد رشيد ، المنظمة العربية للعلوم بدعم من مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ، ط ١ ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٩ م .
- ٦) احمد ، عبد الرحمن يسري ، تطور الفكر الاقتصادي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ١٩٩٠ م .
- ٧) كوكس ، اوليفر . س ، الرأسمالية نظاماً ، ترجمة إبراهيم كبه ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٣ م
- ٨) السبهاني ، عبد الجبار محمد عبيد ، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ط ١ ، ٢٠٠١ م.
- ٩) جيليز وآخرون ، اقتصاديات التنمية ، تعريب طه عبد الله منصور ، عبد العظيم مصطفى مراجعة ، محمد إبراهيم منصور ، دار المريخ ، الرياض ، السعودية ، ١٩٩٥ م.
- ١٠) جالبرث ، جون كينث ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، الماضي صورة الحاضر، ترجمة احمد فؤاد بديع ، تقديم إسماعيل صبري عبد الله ، عالم المعرفة ، مكتبة الإسكندرية ، ٢٠٠٠ م.
- ١١) النجار ، سعيد ، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاربيين الى نهاية التقليديين ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ م.
- ١٢) بولاني، كارل ، التحول الكبير . الأصول السياسية والاقتصادية لزماننا المعاصر . ترجمة محمد فاضل طباط ، المنظمة العربية للترجمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠٩ م .

- ١٣) كبة ، إبراهيم ، دراسات في تاريخ الفكر الاقتصادي ، ج ١ مجلد ٢ ، بغداد دار الشؤون الثقافية العامة ، ط ٢ ، ٢٠٠٥ م.
- ١٤) رول ، أرك ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ترجمة ، الدكتور راشد البراوي ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٨ م.
- ١٥) سول ، جورج ، المذاهب الاقتصادية الكبرى ، ترجمة د . راشد البراوي ، ط ٤ ، ١٩٦٥ م.
- ١٦) خباز . حنا ، جمهورية أفلاطون ، مطبعة بابل ، منشورات مكتبة النهضة ، العراق ، بغداد.
- ١٧) مصطفى ، والسيد حسين ، احمد فريد ، سهير محمد ، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ب ط ، ٢٠٠٠ م ١٤ .
- ١٨) البستاني ، باسل ، الفكر الاقتصادي من التناقض إلى النضوج ، دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية) ، ط ٢ ، العراق ، بغداد ، ١٩٨٦ م .
- ١٩) لاجوجي . جوزيف ، المذاهب الاقتصادية ، ترجمة الدكتور ممدوح حقي ، منشورات عويدات ، بيروت - باريس ، ط ٢ ، ١٩٨٤ م.
- ٢٠) المعموري ، عبد علي كاظم ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ، من البابليين إلى الطبيعيين ج ١ ، مطبعة الميناء ، العراق ، بغداد ، ط ١ ، ٢٠٠٦ م.
- ٢١) القرشي ، مدحت ، تطور الفكر الاقتصادي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، ط ١ ، ٢٠٠٨ م
- ٢٢) ابن منظور ، لسان العرب ، ج ٢ ، بدون معلومات اخرى .

- 23)) Lipton , m. and Ravellion ,poverty and Policy, The World Bank Washington , 1993.
- 24)kornai , Janos , The Road to a free Economy : shifting from a socialist system . new York: Norton , 1990.
- 25)Myrdal , G, Institutional Economics , Journal of International Economic , vole . 12 . no . 3 (1978 .
- 26) Barber , William J, A history of Economic thought , penguin Books Ltd , England , 1970.
- 27)Stanley L.Brue , The Evolution of Economic Thought , sixth Edition , The Dryden press , 2000 , .